



**عن المعلومات المطلوبة والتي تخص  
تقييم وتطوير سياسات وإستراتيجيات  
مكافحة الفساد من الدول الأطراف  
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**



تم إعداد التقرير في ضوء ما ورد من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في شأن الدروس المستفادة من التجربة المصرية في تقييم وتطوير سياسات وإستراتيجيات مكافحة الفساد كأحد الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

وقعت جمهورية مصر العربية (مصر) على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الإتفاقية) في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وصدق عليها السيد/ رئيس جمهورية مصر العربية بالقرار رقم/ ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ في ٢٠٠٤/٩/١١ ونشرت في الجريدة الرسمية العدد (٦) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ وأودعت مصر صك تصديقها على الإتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٥ ، وإعتباراً من ذلك التاريخ سعت مصر سعياً حثيثاً للوفاء بالتزاماتها الدولية حيث تم إصدار العديد من التشريعات الوطنية الجديدة ، كذا تم تعديل العديد من مواد بعض التشريعات الحالية بحيث تتفق مع دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ وتتوافق مع مضامين الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مصر وفي مقدمتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

**وصف الإجراءات والخطوات التي إتخذتها مصر لضمان الإلتزام بنصوص إتفاقية  
الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتنفيذ وتقييم وتطوير أثر سياسات  
وإستراتيجيات مكافحة الفساد :**

**نصت المادة (٥) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :**

**سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية**

١- تقوم كل دولة طرف ، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد ، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة .